نحو سياسة عالمية لإدارة البيئة وتعزيز التعاون الدولي لأنسنة قضايا التنمية المستدامة

Towards a global environmental management policy and strengthening international cooperation to humanize sustainable development issues

حسيبة ملاس[1]

[1] جامعة الطارف، الجزائر، mellas-hassiba@univ-eltarf.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/26 تاريخ القبول: 2022/05/01 تاريخ النشر: 2022/05/31

ملخص:

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على أهمية تفعيل البعد الإنساني لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة لجميع شعوب الأرض، وذلك من خلال محاولة الفهم والتعمق في جدلية العلاقة إنسان– بيئة، وكيف مارس الإنسان عبر العصور استغلاله الجائر لمواردها لتلبية احتياجاته المتنامية لبسط وسيطرته على العالم وصولا الى تسببه في هدم الأنساق البيئية والإخلال بالتوازن الحيوي للكوكب وظهور مشكلات ايكولوجية خطيرة أصبحت تهدد استقراره وتواجده على سطح الأرض. وانتهت الدراسة إلى التأكيد على ضرورة إتباع إستراتيجية فعالة وتعزيز التعاون الدولي للتصدي للمخاطر البيئية الحالية، وتبني سياسة عالمية لإدارة البيئة يكون هدفها الأساسي الإنسان، والاتجاه نحو أنسنة التنمية المستدامة والأخذ بها كقضية عالمية تعنى بها جميع شعوب العالم.

كلمات مفتاحية: سياسة عالمية؛ إدارة بيئة؛ أنسنة؛ تنمية مستدامة؛ بعد إنساني؛ بعد بيئي

Abstract

The aim of the study is to highlight on the importance of activating the human dimension to achieve sustainable and comprehensive development for all people, by trying to understand and delve into the dialectic of the human-environment relationship, and how man, through the ages, has exercised the unjust exploitation of its resources to meet his growing needs to extend and control the world, leading to the destruction of environmental systems and disruption of the planet's vital balance and the emergence of serious ecological problems that threaten its stability and presence on Earth. The study concluded by emphasizing the need to follow an effective strategy and strengthen international cooperation to address current environmental risks, adopt a global policy for environmental management whose primary goal is human being, and move towards humanizing sustainable development and taking it as a global issue that concerns all peoples.

Keywords: global politics; environmental management; humanize; sustainable development; human dimension; environmental dimension

المؤلف المرسل: حسيبة ملاس، **الإيميل:** mellas-hassiba@univ-eltarf.dz

1. مقدمة

تعتبر العلاقة إنسان – بيئة علاقة فطرية وأزلية، تنامت مستوياتها واختلفت اتجاهات تأثيرها وتصاعدت انعكاساتها خلال العصور المختلفة، قام الإنسان خلالها بمراجعة تعامله مع البيئة بشكل فطري يحول دون الإضرار بها، إلا أنه ما لبث أن يتحول هذا التعامل الى استغلال عشوائي تعرضت له هذه الأخيرة في عصور لاحقة؛ وتحديدا منذ عصر الثورة الصناعية وما تلاه من ثورات علمية وتكنولوجية وقفزات تنموية انتهت إلى العديد من الكوارث والمشكلات البيئية، والتي تعدت كونها آثارا لحظية مؤقتة، لتصبح مع مرور الوقت وفي ظل استمرار الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية أثارا تراكمية وطويلة الأمد، مصادرها وأسبابها معقدة، وتأثيراتها عابرة للقارات؛ فهي لا تقف عند الحدود السياسية والإقليمية بل تمتد لتشمل كامل الكرة الأرضية.

فقد ساد اعتقاد خاطئ منذ عصر النهضة إلى غاية الثمانينيات من القرن الماضي بأن لا وجود لتنمية تتوافق مع الجوانب البيئية وبأنه لا يمكن الجمع بين هاذين التوجهين؛ على أساس أن أي مراعاة للجوانب البيئية ستكون حتما معيقة لسيرورة ونجاح عملية التنمية، كما أن أي نمو اقتصادي واجتماعي سيكون بالضرورة مرفوقا بالإخلال بالجوانب البيئية والتوازن الحيوي، غير أن تقرير **مستقبلنا المشترك** الصادر عام 1987 استطاع أن يغير هذا الاعتقاد بطرح مفهوم وتصور جديد ينطوي على ما يعرف بـ: **التنمية المستدامة**، بل وأكد أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب ألا تكون على حساب الإضرار بالبيئة وإلا سيكون ذلك إخلالا بمبدأ الاستدامة.

وبعد انتباه الحكومات الدولية للتدهور الذي آل إليه الوضع البيئي ولخطورة تداعياته ذات التأثير العالمي، تأكد بأنه لا مجال لمواجهة هذه التحديات إلا من خلال تعاون دولي يحول دون خروجها من حدود السيطرة، وهنا دعت الحاجة إلى ضرورة النهوض بالوعي البيئي العالمي، ووضع سياسة عالمية لإدارة البيئة يكون محورها الأساسي الإنسان والمحافظة على تواجده واستقراره على سطح الأرض، الشيء الذي لا يمكن له أن يتأتى إلا بالأخذ بالنظرة التكاملية في دراسة قضايا التنمية سيما التنمية بمفهومها الحالي المرتبط بضرورة استدامة الموارد البيئية، وترك حق الأجيال القادمة في الانتفاع بها، ومن هنا وجب عدم التركيز على بعد واحد فقط من أبعاد التنمية المستدامة، بل بضرورة أنسنتها والأخذ بها كقضية عالمية تعنى بها جميع شعوب العالم، والاهتمام بمختلف جوانبها ومعالجتها في بعدها الإنساني الشامل، وهو ما سيتم تناوله في هذه الورقة البحثية من خلال عرض ومناقشة المحاور التالية:

- التطور التاريخي لمفهوم التنمية من النموذج التقليدي إلى التنمية المستدامة في بعدها الإنساني الشامل.
- جذور الاهتمام العالمي بقضايا البيئة.
- أهمية الإدارة البيئية كاستراتيجية فعالة لأنسنة التنمية المستدامة.

- معوقات تطبيق السياسة البيئية العالمية لأنسنة قضايا التنمية المستدامة.

2. التطور التاريخي لمفهوم التنمية: من النموذج التقليدي إلى التنمية المستدامة في بعدها الإنساني الشامل:

إذا تم تناول التنمية كظاهرة فإن تاريخها يمتد إلى المراحل الأولى لنشأة التجمعات البشرية، حيث ترجع أصولها إلى التجارب المبكرة التي قام بها الإنسان الأول لإدراك التغيرات التي تحدث من حوله، فارتبط مفهومها بمفهوم النمو والتغير (الهيتي، 2008، الصفحات 33-34)، أما التنمية كمفهوم فهي حديثة النشأة، ويرجع الاهتمام بها إلى أوساط القرن الماضي حيث شاع الحديث عنها عقب الحرب العالمية الثانية؛ وما نتج عنها من تعقيدات اجتماعية أربكت دول العالم واضطرتها إلى بذل المزيد من الجهود لتغيير أوضاعها وتحسين أحوالها المادية، إذ غلبت عليه في البداية الصبغة السياسية والاقتصادية، فشكلت بذلك التنمية في تلك الفترة محورا أساسيا في برامج إعادة البناء لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا وفترة ما بعد الاستعمار في الدول المستقلة حديثا، ثم تطور هذا المفهوم ليرتبط بالتقدم الاجتماعي؛ وما يعنيه ذلك من تغيير في بنية المجتمع وحركته، وتطور خدمات الصحة والتعليم وما شابه ذلك. (وردم، 2003، الصفحات 139-1410)

ومع تنامي وتيرة النمو الاقتصادي العالمي، وظهور ما يسمى بالليبيرالية الجديدة، التي خلقت عالما غير متوازن خصوصا على المستوى البيئي وانتهت إلى هدم الأنساق البيئية، الشيء الذي أدى بدوره إلى كوارث ايكولوجية خطيرة أصبحت تهدد التواجد والاستقرار البشري على سطح الأرض؛ نتيجة تسارع وتيرة الأبحاث العلمية والأنشطة الاقتصادية، والتسابق نحو التحكم في التكنولوجيا والأسلحة البيولوجية والصناعة، وتدمير الموارد الطبيعية؛ هنا أدرك العالم أن كل المفاهيم السابقة صارت تقليدية ولا بد من البحث عن مفاهيم جديدة تستجيب أكثر لمتطلبات المرحلة وتراعي بالضرورة الأبعاد البيئية لعملية التنمية، فكان من الضروري أن تتطور النظرة إلى الأشياء وخاصة تلك التي لم تكن تستجيب للطموحات، فالنمو الاقتصادي لم يكن كافيا للاستجابة لشروط التنمية الشاملة، ولذلك فقد تطورت مفاهيمها وما تعلق بها من شروط وكيفيات، وهنا تم طرح مفهوم الاستدامة البيئية للموارد. (عريقات، 2014، الصفحات 61-62)

والتنمية المستدامة في الأصل هو مصطلح أممي (صادر عن هيئة الأمم المتحدة) يهدف إلى تطوير موارد الكوكب الطبيعية والبشرية، وتجويد التعاطي الاقتصادي – الاجتماعي معها؛ شريطة أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، وقد ظهر هذا المفهوم لأول مرة؛ وتمت صياغته من خلال تقرير مستقبلنا المشترك الصادر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، على اثر تفاقم الوضع البيئي للكرة الأرضية والذي بات يهدد التواجد والاستقرار الإنساني، وقد تم اعتماد هذا المفهوم رسميا في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو عام 1992. (Figuière, Bruno, & Diemer, 2014, p. 49)

وعلى العموم فقد تم الاتفاق على أربع مراحل أساسية شهدها تطور مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، هي:

- **المرحلة الأولى:** منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينيات القرن الماضي، أين ارتبط مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي.
- **المرحلة الثانية:** من منتصف الستينيات إلى منتصف سبعينيات القرن العشرين، حيث ارتبط مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي مع التوزيع العادل للثروة، أي بداية الاهتمام بالجوانب الاجتماعية للتنمية.
- **المرحلة الثالثة:** من منتصف سبعينيات القرن الماضي إلى منتصف الثمانينيات، حيث ارتبط مفهوم التنمية بالتنمية الشاملة، وضرورة الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- **المرحلة الرابعة:** ابتداء من سنة 1987، أين طرح مفهوم **التنمية المستدامة** من خلال **تقرير مستقبلنا المشترك**، حيث ارتبط مفهوم التنمية بالاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والمؤسساتية والبيئية، أي الاهتمام بجميع أبعاد التنمية، مع الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية والبيئية سيما الموارد غير المتجددة من أجل تحقيق تنمية مستدامة وشاملة لجميع شعوب الأرض.

ويمكن تلخيص المراحل الأربع الذي شهدها تطور مفهوم التنمية في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مراحل تطور مفهوم التنمية

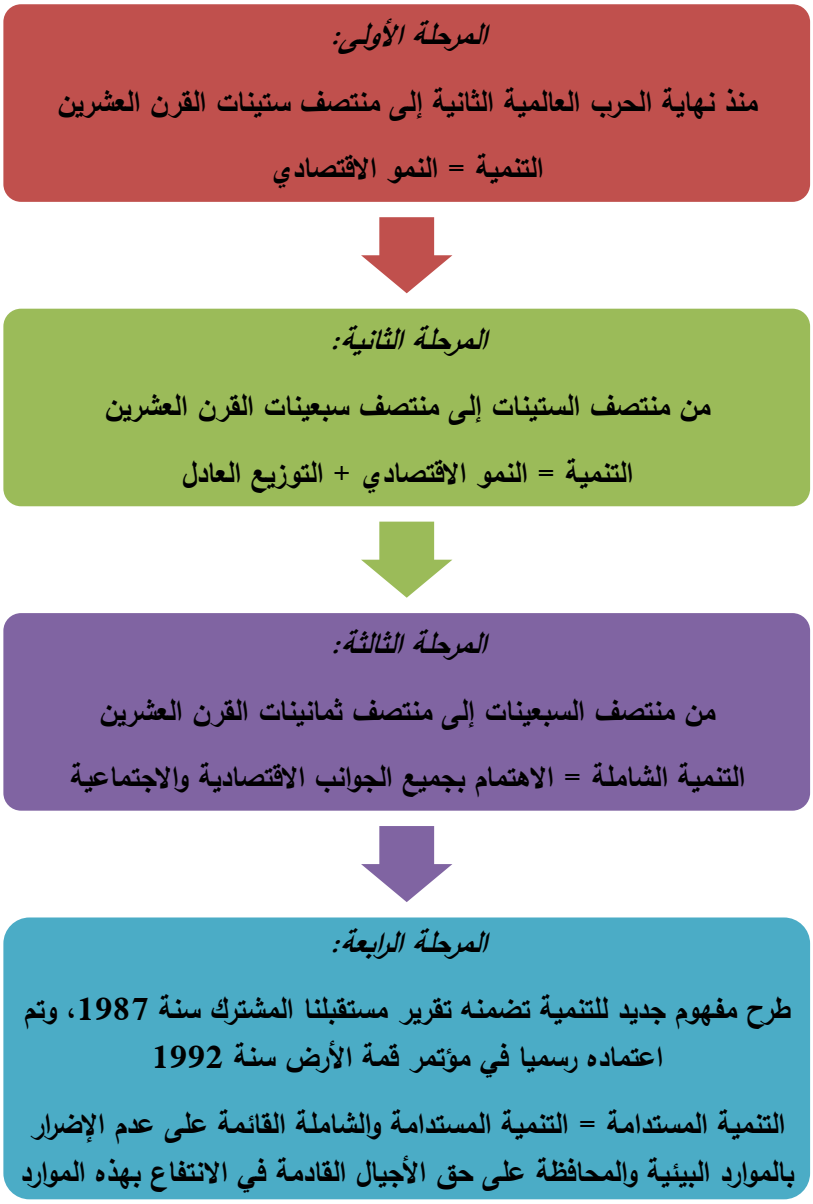

المصدر: من إعداد الباحثة (بتصرف)؛ اعتمادا على المرجع: (غنيم و أبو زنط، 2007، الصفحات 286-287)

وبعد اعتماد مفهوم التنمية المستدامة رسميا سنة 1992؛ أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن مؤتمر قمة الأرض كتابا حول مؤشرات التنمية المستدامة سنة 1996، اشتمل على ما يقارب 130 مؤشرا تضمنتها الأبعاد التالية:

- **البعد الاقتصادي:** تسعى التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي إلى إلزام البلدان الصناعية على إجراء تخفيضات مطردة في مستويات وأنماط استهلاك الطاقة؛ من خلال إحداث تحسينات في كفاءة الاستخدام أو من خلال تغيير أنماط المعيشة؛ بالإضافة إلى الحيلولة دون تصدير الضغوط البيئية للدول النامية. أما بالنسبة للدول النامية فان التنمية المستدامة تسعى في بعدها الاقتصادي إلى تكريس كافة الموارد والإمكانيات المتاحة لأغراض التحسين المستمر لمستويات المعيشة، والتخفيف من معدلات الفقر، والحد من التفاوت المتنامي في الدخل، وغيرها.... (بن الطاهر، 2012، الصفحات 462-463)
- **البعد الاجتماعي:** تسعى التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي إلى تحسين مستويات الرعاية الصحية والتعليم، فضلا عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتها، وإرساء العدالة، (Figuière, Bruno, & Diemer, 2014, p. 68) بالإضافة إلى المحافظة على التنوع الثقافي، وضمان الاستدامة الاجتماعية، والإنصاف والمساواة بنوعيها (أي إنصاف الأجيال القادمة وأخذ مصالحها بعين الاعتبار، والإنصاف بين من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية)وتوسيع خيارات الإنسان لأن تتجاوز الجانب الاقتصادي إلى العمل على الازدهار والتفتح الكامل للقدرات المختلفة، واهتمامات وتطلعات كلا الجنسين.... (بن الطاهر، 2012، صفحة 454)
- **البعد البيئي:** تسعى التنمية المستدامة في بعدها البيئي إلى الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية الموجودة على سطح الأرض وخاصة تلك القابلة للنفاذ، وهذا من أجل ترك بيئة مماثلة للأجيال القادمة، بالإضافة إلى مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات، والحد من التلوث البيئي بجميع أشكاله، حيث يوضح هذا البعد الاستراتيجيات التي يجب اعتمادها واحترامها في مجال التصنيع وإنتاج الغذاء، بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره واستنزافه. .... (بن الطاهر، 2012، الصفحات 461-462)
- **البعد التقني والمؤسسي:** إضافة إلى الأبعاد الثلاثة السالفة الذكر؛ هناك من يضيف بعدا رابعا يتمثل في البعد المؤسسي، وهو البعد الذي أكد عليه إعلان **ريو دي جانيرو** لمساهمته الفعالة في تجنب ازدواجية الجهود، ودوره في تحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز مسعى التنمية المستدامة. (عبد الحساني و حمدان، 2017، صفحة 73)

وانطلاقا مما تقدم يمكن القول بأن إشكالية التنمية المستدامة إذا هي إشكالية إنسان وليس إشكالية مكان، حيث كان لأنانية الإنسان واستغلاله الجائر للموارد الطبيعية على حساب مكونات وعناصر البيئة دور كبير في التدهور البيئي الذي يعيشه عالمنا اليوم، والذي جر معه ومع مرور الزمن مشكلات وكوارث بيئية متجددة، كما انكشفت في العقود الأخيرة مظاهر أخرى لم يعرفها الإنسان من قبل، كانت لها أبعاد أكثر حدة وخطورة شملت جميع الكرة الأرضية، حيث لم تعد المشكلات البيئية تقتصر على بقعة واحدة، كما أنها لم تعد محدودة في نطاق جغرافي واحد، بل تحولت إلى مشاكل إقليمية وأخرى عابرة للقارات، وكلما انتهت مشكلة وعرفت أسبابها وطرق علاجها؛ ظهرت مشاكل أخرى أكثر حدة وخطورة وأكبر ضررا.

وفي هذا السياق يؤكد علماء الاجتماع وعلوم الإنسان أن المتطلبات البيئية تحددها ثقافة المجتمع، كما يركزون على ضرورة استدامة النظم الثقافية والبشرية لضمان الاستدامة البيئية (كربالي و حمداني، 2010، الصفحات 22-23)، فالهدف في تحقيق التنمية المستدامة حسب نظرهم هو الإنسان (الفرد)، لذلك نجدهم يهتمون بمختلف الجوانب المحيطة به والتي تؤثر فيه من تربية، وثقافة، وأنماط استهلاك وتوزيع للثروة وغيرها...، وينظرون للتنمية المستدامة في بعدها الإنساني الشامل. **(Cernea, 1999, p. 34)**

فالمشكلات البيئية الحالية تجسد مشكلة إنسانية مرتبطة بالمركبات الداخلية والخارجية الموجهة لسلوك الإنسان في علاقته بالمحيط الذي يعتبر هو نفسه جزءا منه، وارتباطه بعناصره ومكوناته، وتأثيره فيه وتأثره به، وقد أدى هذا الطرح الى بروز اتجاه جديد يدعو الى حتمية أنسنة قضايا التنمية المستدامة، والبحث عن حلول جادة للمشكلات البيئية الحالية في بعدها الميكروسوسيولوجي والماكرو مجتمعي، من خلال معرفة دقيقة بطبيعة الثنائية إنسان – بيئة، وبطبيعة المحددات الاجتماعية والثقافية والمتغيرات الاقتصادية التي تتحكم في شكل تلك العلاقة، وفي اتجاهاتها ومستويات تأثيرها، وفي انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على كلا الطرفين. (أي الإنسان والبيئة)، وهذا لا يكون إلا من خلال تطبيق إستراتيجية عالمية لإدارة البيئة وتعزيز التعاون الدولي لمعالجة قضايا التنمية المستدامة. (غياط و بوفلفل، 2013، صفحة 317)

3. جذور الاهتمام العالمي بقضايا البيئة:

إن الاهتمام العالمي بالبيئة لا يقتصر على وجود لوائح عامة واتفاقيات دولية، وإنما يتطلب تغير في الإدراك البشري للحياة على وجه الأرض، وقيام وجهات نظر جديدة قائمة على وحدة المعرفة العلمية والتقديرات القيمية في اللوائح العامة، فتصبح المسائل البيئية ذات طابع عالمي حينما تقتنع الدول أن مصالحها تخدم من خلال ذلك التعاون، وبظهور وجهة نظر متكاملة حول العديد من المسائل البيئية بغض النظر عن الاختلافات في المجالات الأخرى كالنزاعات السياسية والاجتماعية والمنافسة الاقتصادية بين الدول. (طاشمة، 2016، الصفحات 566-567)

وترجع جذور التفكير العالمي بشأن التدهور البيئي إلى سنة 1950، أين نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة أول تقرير حول حالة البيئة العالمية، وقد اعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجالات المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة، تلته عدة تقارير واتفاقيات إقليمية ودولية أكدت على خطورة المسائل البيئية واعتبرتها مسائل عالمية ما يستدعي ضرورة تكثيف الجهود لمواجهتها، ومن بينها:

- إنشاء **نادي روما** عام **1968**، والذي يعنى بمعالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية.
- انعقاد **مؤتمر الغلاف الحياتي** عام **1968**، الذي يعتبر تقديما رئيسيا في تشكيل سياسة بيئية عالمية.
- انعقاد **مؤتمر ستوكهولم** عام **1972**، حيث تم التطرق فيه إلى البيئة والمشكلات التي باتت تهددها، وانتهى إلى جملة من النتائج أبرزها الاتفاق على إقامة أول برنامج موحد متخصص في قضايا البيئة سمي بـ: **برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP وكذا** إنشاء **صندوق البيئة**.
- إصدار **تقرير الإستراتيجية الدولية للبقاء عام 1980**، عن **الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة**.
- إصدار **تقرير مستقبلنا المشترك** عام **1987**، عن **اللجنة العالمية للبيئة والتنمية**، أين تم طرح مفهوم التنمية المستدامة كنموذج بديل يراعي شروط تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع مراعاة الجوانب البيئية.
- **اتفاقية بازل** عام **1989**، الخاصة بضبط وخفض حركة النفايات الخطرة وضرورة التخلص منها.
- انعقاد **مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية** سنة **1992**، بـ: **ريو دي جانيرو** والمعروف بـ: **مؤتمر قمة الأرض**، والذي ترتب عنه المصادقة على عدة اتفاقيات منها **اتفاقية تغير المناخ**، و**اتفاقية التنوع الحيوي**، وكذا **إعلان ريو**، ولعل النتيجة الأكثر أهمية هي خروجه بـ: **جدول أعمال (أجندة) القرن 21.**
- اعتماد **بروتوكول كيوتو** عام **1997**، والذي يهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والعمل على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية والحث على زيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة.
- انعقاد **مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة** في **جوهانزبورغ** عام **2002**؛ والذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي.
- انعقاد **المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية** عام **2007** بمدينة **بالي** بـ: **أندونيسيا**؛ والذي ناقش عدة مشاكل بيئية أهمها ظاهرة الاحتباس الحراري.
- انعقاد **قمة المناخ** عام **2009** بـ: **كوبنهاجن**؛ والتي ناقشت التغيرات المناخية الأخيرة وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، وكذلك سبل تحقيق تنمية مستدامة عالمية تراعي الجوانب البيئية. (سردار، 2015، الصفحات 15-17)

- انعقاد **مؤتمر كانكون** عام **2010**، الذي جاء كنتيجة لفشل **مؤتمر كوبنهاجن** في التوصل إلى صيغة ملزمة لحماية الأرض من التغيرات المناخية، واعتمدت خلال هذا المؤتمر جملة من القرارات تقضي بتعهدات لخفض انبعاث الغازات الدفيئة وضمان المساءلة بشأنها، وخفض درجة حرارة الأرض إلى درجتين مئويتين، فضلا عن اتخاذ الإجراءات الملموسة لحماية البيئة في العالم.
- انعقاد **مؤتمر ديربان** عام **2011**، بـ: **جنوب إفريقيا**؛ والذي انتهى إلى تمديد العمل بـ: **بروتوكول كيوتو** إلى ما بعد **2012**، والتفاوض على معاهدة جديدة للمناخ طويلة المدى، مع إقرار الدول المتقدمة بضرورة مضاعفة الجهود للحد من انبعاث الغازات الدفيئة ومساعدة البلدان النامية على التكيف مع بعض الآثار الحتمية لتغير المناخ.
- انعقاد **مؤتمر الدوحة عام 2012**؛ والذي انتهت الدول المشاركة فيه إلى اتفاق عالمي متعلق بتغير المناخ يشمل كافة البلدان اعتبارا من **2020**، على أن يتم اعتماده خلال عام **2015**، كما تم الاتفاق على تكثيف الجهود قبل حلول **2020** للحد من الانبعاثات وخفض درجة حرارة الأرض. (طاشمة، 2016، الصفحات 574-575)
- انعقاد **قمة التنمية المستدامة** في **25 سبتمبر 2015** بـ: **نيويورك**، والتي حملت عنوان: **تحويل عالمنا**. وانتهت إلى المصادقة على **جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة**. (ناجي، 2013، صفحة 163)

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأنه وبالرغم من تنامي الاهتمام الدولي بقضايا التدهور البيئي، ومع كل الجهود المبذولة في هذا الإطار، والمؤتمرات المخصصة للبحث في هذا الموضوع، وكذا المواثيق الدولية المبرمة للحد من مخاطره، إلا أن ذلك قد قوبل بالعديد من التناقضات، وسجل الكثير من الإخفاقات كون الإدارة الدولية لقضايا البيئة لا تزال متسمة بعدم الشفافية والوضوح، وذلك بسبب تعنت بعض الأطراف وعدم استعدادها للتنازل عن مصالحها ومكاسبها المادية الآنية لصالح سلامة الكوكب، وهنا وجدت الأمم المتحدة نفسها عاجزة عن تنفيذ برامجها ومقترحاتها وتفعيل الاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا الأمر.

4. الإدارة البيئية كسياسة فعالة لأنسنة قضايا التنمية المستدامة:

تعد الإدارة البيئية الخطوة الأولي من سلم بلوغ البعد الإنساني التنمية المستدامة، وهي إحدى الأساليب التي تمكن الشركات والمنظمات من تحديد الأولويات وزيادة كفاءة استخدام الموارد، وتقليل التكاليف، وصولا إلى تحسين جودة ورشاده عملية اتخاذ القرار من خلال توفير المعلومات وتدعيم نظم الاتصالات والتغذية العكسية، فهي لا تهدف إلى إدارة البيئة بطريقة مباشرة؛ ولكنها تركز على التفاعل بين المؤسسة والبيئة، من خلال إدارة أنشطة المؤسسات أو المنظمات سواء الإنتاجية أو الخدمية التي يمكن أن يكون لها تأثير على البيئة (طاشمة، 2016، صفحة 79)، إذ تعنى بالتعديلات المطلوبة في نظم المنشآت والمنظمات المختلفة،

أين يكون الاهتمام بالبيئة مجالا مؤثرا وفعالا فيها، ويتضح ذلك في الهيكل الوظيفي لهذه المنشآت وذلك من حيث طريقة توزيع المسؤوليات والمهام وتنفيذ الخطط ومراجعتها، وهذا بغرض تحسين أداء المنشأة وخفض أضرارها البيئية أو الحد منها تماما. (مخول و غانم، 2009، صفحة 35)

فمفهوم الإدارة البيئية ينطوي على استخدام كل من الأسلوبين الوقائي والعلاجي في الإدارة، عن طريق الاهتمام بمدخلات العملية الإنتاجية من ترشيد للموارد، وكفاءة استخدام الطاقة وغير ذلك، بما يضمن أقل قدر ممكن من الملوثات، والتي يتم التعامل معها بالمعالجة أو إعادة التدوير أو إعادة الاستخدام كأسلوب علاجي. أي أنها تعنى بعمليات تخطيط وتوجيه ومراقبة مختلف الأنشطة التي من شأنها الإضرار بالبيئة، وخاصة الأنشطة الاقتصادية التي تستخدم الموارد البيئية المختلفة في عمليات الإنتاج (Shuyi, p. 02)

1.4. أهمية الاتجاه نحو تطبيق سياسة عالمية لإدارة البيئة لتفعيل البعد الإنساني للتنمية المستدامة:

أوضح تقرير **مستقبلنا المشترك** عام **1987** أن نموذج التنمية الذي يسود العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية يعاني من إخفاقين كبيرين وهما: تزايد عدد الفقراء في العالم، وتفاقم التدهور البيئي في كل الأقاليم؛ وهذا يستدعي ضرورة إيجاد نظام عالمي بإمكانه تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي لجميع شعوب العالم والتنمية المستدامة في بعدها الإنساني، كما يحقق أفضل تعامل مع المشكلات البيئية (Cernea, 1999, pp. 28-29)، ولهذا فقد زاد الاهتمام العالمي في العقود الأخيرة من خلال ما تطرحه المؤتمرات والندوات الدولية (التي تعقدها وتشارك فيها معظم دول العالم برعاية منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة) بضرورة إدخال البعد الإنساني في عمليات التخطيط الاستراتيجي، كما أولت الأوساط الأكاديمية اهتماما متزايدا بالدور الذي تؤديه نظم الإدارة البيئية في تفعيل هذا البعد، مما يتطلب ضرورة الأخذ بها، وذلك سعيا للحفاظ على البيئة وتأمين حياة الإنسان على سطح الأرض. (طاشمة، 2016، الصفحات 79-81)

ولأجل تفعيل البعد الإنساني للتنمية المستدامة؛ دعت الحاجة إلى إتباع أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية؛ حيث يعتبر أسلوبا متكاملا لتحقيق التوازن بين النظم المختلفة بشكل يكفل المحافظة على توازن بيئة الأرض، وعلى سلامة حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، دون وجود انعكاسات سلبية فيما بينها، الأمر الذي يتوقف على حتمية إرساء مجموعة من المبادئ، نذكر منها: (ناجي، 2013، الصفحات 90-91)

- مبدأ المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة أو كما يطلق عليه التنمية من الأسفل؛ ويتحقق هذا الأسلوب من خلال العمل على توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية؛ التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية المستدامة.
- مبدأ التوظيف الأمثل للموارد المختلفة، واستطالة عمر هذه الموارد، والتخطيط الاستراتيجي لها.
- مبدأ تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية.

- مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي.
- مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية.
- مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية.
- مبدأ المحافظة على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديث وتطوير الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.

وتأسيسا عما تقدم يتضح بأن هناك أربع غايات أساسية تسعى نظم إدارة البيئة إلى تحقيقها لتفعيل البعد الإنساني للتنمية المستدامة، تتعلق بـ:

- **تحقيق التقدم؛** وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة ونوعية حياة الفرد.
- **إرساء العدالة؛** وذلك من خلال ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان للأجيال الحالية والقادمة على السواء.
- **ضمان الدوام أو الاستمرارية؛** بمعنى تحقيق استدامة النمو والتقدم مع عدم الإخلال بحق الأجيال التالية في العيش الآمن.
- **المحافظة على الاستقرار؛** بمعنى التكيف وتجنب التقلبات الحادة في الأنساق الموجودة، مع القدرة على إصلاح أي خلل أو قصور قد يحدث مستقبلا.

2.4. النظم العالمية للإدارة البيئة وأهم مميزاتها:

تعنى الإدارة الدولية للبيئة بدراسة المشكلات البيئية المختلفة، ومواجهة أخطارها من منظور دولي للوقوف على الأسباب وسبل العلاج وذلك بالقدر الذي يكفل الاتساق والتعاون في التنفيذ. ومن أفضل السبل التي تم إتباعها لإدارة الموارد المشتركة عبر الحدود وتعزيز التنمية المستدامة هو وضع نظم عالمية للإدارة البيئية معبر عنها بثلاث مواصفات رئيسية وهي:

- **المواصفة البريطانية :BS 7750** وقد تم إصدارها من قبل **المعهد البريطاني للمواصفات** عام **1992**، ثم تم تنقيحها عام **1994**، وهي لا تزال معتمدة حتى الآن في المملكة المتحدة، وشكلت أساسا لتطوير المواصفة الدولية **ISO 14001**، إلا أنها أقل مرونة وأكثر تحديدا، ويصعب تطبيقها على المستوى العالمي.
- **المواصفة الأوروبية ((EMAS**: وتتمثل في **البرنامج الأوروبي للتدقيق وإدارة البيئة (EMAS)** لعام **1993** ، والذي أصبح ساري المفعول بعدما تم تنقيحه عام **2001**، ليعكس نظاما طوعيا للمنظمات التي ترغب في تقييم وتحسين أدائها البيئي.
- **المواصفة الدولية (ISO 14001)**: هي مواصفة دولية طورتها **المنظمة الدولية للتفتيش (الأيزو)**، حيث اعتمد النص الرسمي لها عام **1996**، وتعد المواصفة الأساسية لإقامة نظام إدارة بيئية، إذ

تمكن هذه الأخيرة المنظمات من صياغة السياسات والأهداف مع الأخذ بالمتطلبات القانونية والمعلومات المتعلقة بشأن الجوانب البيئية المهمة. (قاسم، 2007، صفحة 42)

فهناك الكثير من المميزات والسمات الايجابية التي تختص بها أنظمة إدارة البيئة منها: اتساق المقاييس، وتوزيع مسؤولية تطبيق هذه المقاييس، والتفكير في التأثيرات البيئية التي تحدثها المنشأة، كما أن تطبيق هذه النظم يساهم وإلى حد كبير في الاتجاه نحو تطوير طرق الإنتاج، واستخدام أساليب متلائمة مع البيئة ومجدية اقتصاديا في نفس الوقت؛ بحيث تتجه التكاليف وبالتالي الأسعار نحو الانخفاض، وهو ما يؤكد إمكانية تواؤم النمو الاقتصادي مع تطبيق السياسات البيئية والحفاظ على نصيب الأجيال القادمة من الموارد، وهو المطلب الأساسي للتنمية المستدامة

5. معوقات تطبيق السياسة البيئية العالمية لأنسنة قضايا التنمية المستدامة:

لا تخلو الاتفاقيات والمؤتمرات والقمم العالمية المذكورة سابقا، والمنعقدة لأجل مسألة البيئة والتنمية المستدامة من التوصيات والمبتغيات المراد الوصول إليها لحماية الحياة على كوكب الأرض، لكن ما يعاب فيها هو أن كل مؤتمر يأتي على أعقاب سابقه معيدا لما جاء فيه، فالاتفاقيات التي تعنى بالبيئة في تزايد مطرد مع تفاقم وتعاظم مشكلاتها، وهذا يعني بأن السياسة البيئية العالمية رغم ما توصلت إليه من قرارات مهمة تخص هذه المشكلة إلا أنها تبقى غير مجدية، ففي مؤتمر **ستوكهولم** رفضت فرنسا إيقاف الاختبار النووي ، وامتنعت اليابان عن إيقاف صيد الحيتان التجاري لمدة عشر سنوات، كما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية قبول زيادة حصتها من المساعدات الخارجية لتغطية تكاليف حماية البيئة في مشاريع التنمية، أما المؤتمرات التي تلت **بروتوكول كيوتو** فقد كانت حافلة بالنقاشات الحادة بين الشمال والجنوب، حيث تصدرت اليابان قائمة الرافضين لهذا البروتوكول، وكانت الولايات المتحدة أحد الأطراف المهمة في فشله بعد انسحابها.

فالسياسة البيئية العالمية على غرار السياسات الأخرى تمر بعدة مراحل:

- **أولها: تحديد المشكلة؛** ومشكلة البيئة اليوم لا تخفى عن النظر.
- **وثانيها: تقدير الموقف؛** والتقديرات البيئية في اتجاه مستمر نحو سلبية الوضع.
- **وثالثها: ترشيح البدائل؛** واختيار الأمثل منها، وهو ما نشطت فيه القمم العالمية والمؤتمرات الدولية.
- **ورابعها: التنفيذ؛** وهو الأمر الذي يبرز ما تم تحقيقه من انجازات لهذه القمم على أرض الواقع، والذي لم يتم تسجيله إلى حد اليوم؛ وذلك في ظل تفاقم الوضع واتجاهه نحو التدهور.

فالمشكل إذا يكمن في آليات التنفيذ، خاصة تلك المتعلقة بالجوانب التوعوية والتثقيفية، فالعالم اليوم ورغم إدراكه للعلاقة الوطيدة بين البعدين البيئي والإنساني للتنمية المستدامة؛ لا يزال يفاضل بين هاتين الضرورتين، وهو ما تبرزه حقيقة مفادها أن الدمار الذي لا يزال يلحق بالبيئة اليوم هو ناتج بالدرجة الأولى عن التنمية الاقتصادية في دول الشمال، وأن التدهور البيئي في دول الجنوب يتأتى من افتقار هذه الدول

للتنمية، وبالموازاة مع كل هذا فان أغلب المؤتمرات والقمم المنعقدة لم تتمكن من الوصول إلى اتفاق دولي حول تطبيق سياسة عالمية ناجحة لحل المشكلات البيئية أو الحد من تفاقمها، وهو ما يتطلب إعادة النظر في آليات تفعيلها، من خلال تجاوز المشكلات السياسية، والصراعات الدولية، والمنافسة الاقتصادية، واحتكار الأسواق العالمية، وغيرها من المسائل، ومقابل ذلك التركيز على توحيد الرؤى والجهود حول قضايا البيئة والتنمية المستدامة، والتأكيد على كونها مشكلة عالمية تمس الدول المتقدمة جنبا إلى جنب مع الدول الأكثر تخلفا وفقرا، وتهدد الحياة على كوكب الأرض. (طاشمة، 2016، الصفحات 576-577)

6. خاتمة

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن النموذج التقليدي للتنمية الذي اتبعه الإنسان في الحضارة المعاصرة قد ركز على التنمية الاقتصادية التي اهتمت بتطوير الواقع المادي للإنسان مهملة بذلك الإنسان نفسه، فجارت على بيئته وما فيها من كائنات ومكونات طبيعية، وكان نتيجة ذلك أن يشهد العالم كوارث بيئية خطيرة تنبئ بمستقبل مجهول يهدد التواجد الإنساني على سطح الأرض، ومن هنا دعت الحاجة الى تبني سياسة عالمية لإعادة بناء التنمية على أساس إنساني عادل.

فإذا كانت التنمية هي فعل الإنسان للنهوض بنفسه وتطوير واقعه، فالتنمية المستدامة هي عملية تؤسس للنهوض بالإنسان نفسه، من خلال تطوير واقعه مع المحافظة على البيئة المحيطة به والتي تعتبر الأساس لوجوده واستمراريته، فالتنمية المستدامة ذات طابع إنساني جوهرها الأساسي وهدفها النهائي هو الإنسان، فهو وسيلتها وهدفها في نفس الوقت، تبدأ منه وصولا إلى الوفاء باحتياجاته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيولوجية، ومن هنا دعت الحاجة إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي لأنسنة قضايا التنمية المستدامة، وتكثيف الجهود الدولية لتنفيذ ما تضمنه جدول أعمال 2030، وإتباع سياسة عالمية لإدارة البيئة وحوكمتها، والحد من الاستغلال الجائر لمواردها سيما غير المتجددة، الأمر الذي لا يمكن له أن يتحقق إلا بالتوافق مع جميع الأطراف والجهات الفاعلة على المستوى العالمي والالتزام بمختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي عنيت بقضايا البيئة والإنسان، وإيجاد إستراتيجية جادة وناجعة من أجل إدارة عالمية لبيئة الأرض، يلتزم فيها كل طرف بمسؤوليته اتجاه الطبيعة.

ويبقى التحدي الرئيسي للإنسان هو الرهان على وعيه وإدراكه الكامل لتداعيات الوضع البيئي العالمي، فالمشكلات البيئية الحالية هي مشكلات شاملة وذات أهمية بالغة؛ كونها مشكلات عابرة للقارات، ولا تنتهي عند حدود الدول، ومن هنا وجب أن تواجه بسياسة عالمية تكون على نفس مستوى الأهمية والشمول، فالجهود الدولية التي جسدتها مختلف التقارير والمعاهدات والاتفاقيات سالفة الذكر لا يمكن لها النجاح دون تحلي المجتمعات بدرجة من الوعي والمسؤولية البيئية المطلوبة لضمان المحافظة على التوازن البيئي والاستقرار الإنساني على وجه الأرض.

قائمة المراجع:

- أحمد عبد الفتاح ناجي. (2013). التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة. مصر: المكتب الجامعي.
- باتر محمد علي وردم. (2003). العالم ليس للبيع – مخاطر العولمة على التنمية المستدامة –. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع.
- بغداد كربالي، و محمد حمداني. (2010). الاستراتيجيات والسياسات التنموية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية. مجلة علوم إنسانية (45)، الصفحات 01-25.
- بومدين طاشمة. (2016). التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور. مصر: مكتبة لوفاء القانونية.
- حربي محمد موسى عريقات. (2014). التنمية والتخطيط الاقتصادي – مفاهيم وتجارب –. الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون.
- حسين بن الطاهر. (مارس, 2012). التنمية المحلية والتنمية المستدامة. (جامعة محمد خيضر بسكرة، المحرر) مجلة العلوم الإنسانية (24)، الصفحات 453-468.
- خالد مصطفى قاسم. (2007). إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. مصر: الدار الجامعية.
- سهير إبراهيم حاجم الهيتي. (2008). المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي. سوريا: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
- شريف غياط، و سهام بوفلفل. (01 12, 2013). إضفاء البعد الإنساني للبيئة والتنمية المستدامة. مجلة القانون الدولي والتنمية ، 01 (02)، الصفحات 301-349.
- عبد الرحمان سيف سردار. (2015). التنمية المستدامة. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
- عثمان محمد غنيم، و ماجدة أبو زنط. (2007). التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- مطانيوس مخول، و عدنان غانم. (2009). نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، 25 (02)، الصفحات 33-51.
- وعد هادي عبد الحساني، و خولة حسين حمدان. (2017).). دور معايير المحاسبة والتدقيق والتمويل المالي في الرقابة على النشاط الزراعي لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة دراسات محاسبية ومالية ، 12 (39)، الصفحات 55-88.

- Cernea, M. M. (1999). *La dimension humaine dans les projets de développement : les variables sociologiques et culturelles.* France: édition Karthala.
- Figuière, C., Bruno, B., & Diemer, A. (2014). *Economie politique du développement durable.* France: De Boeck Supérieur.
- Shuyi, W. (s.d.). *SYSTEME D'ADMINISTRATION DE L'ENVIRONNEMENT DE CHINE.* Consulté le 03 02, 2021, sur https://www.legiscompare.fr› PDF.